

## جلسة تشريعية للمصادقة على نصين تشريعيين

مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16

مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16  
يتعلق بتحديد مراحل تفعيل  
الطابع الرسمي للأمازيغية  
وكيفيات إدماجها في مجال التعليم  
وفي مجالات الحياة العامة ذات  
الأولوية.

مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16

مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16  
يتعلق بالمجلس الوطني للغات  
والثقافة المغربية.

المملكة المغربية



مجلس المستشارين

عبد اللطيف أعمو  
عدي الشجيري

التقدم والاشتراكية

10 يوليوز 2019

www.ouammou.net

## مسار النصين بالمؤسسة التشريعية

### مجلس النواب

2

## مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية

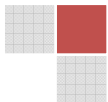
- أحيل على المجلس من طرف الحكومة يوم الجمعة 30 شتنبر 2016
- تمت إحالته على لجنة التعليم والثقافة والاتصال في الخميس 6 أكتوبر 2016
- تاريخ المصادقة في الجلسة العامة الاثنين 10 يونيو 2019
- نتيجة التصويت الإجماع.

ملاحظات أحيل من الحكومة. وافق عليه مجلس النواب بالإجماع. أحيل إلى السيد رئيس الحكومة والأمين العام للحكومة والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة ومجلس المستشارين بتاريخ 10/06/2019.

## مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية

- تاريخ إحالته على المجلس الجمعة 30 شتنبر 2016
- تمت إحالته على لجنة التعليم والثقافة والاتصال في الخميس 6 أكتوبر 2016
- تاريخ المصادقة في الجلسة العامة الاثنين 10 يونيو 2019
- نتيجة التصويت الإجماع.

ملاحظات أحيل من الحكومة. وافق عليه مجلس النواب بالإجماع. أحيل إلى السيد رئيس الحكومة والأمين العام للحكومة والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة ومجلس المستشارين بتاريخ 10/06/2019.



## مجلس المستشارين

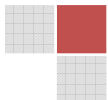
3

**مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.**

◀ ورد من مجلس النواب بتاريخ 13 يونيو 2019.  
◀ أحيل على لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بتاريخ 13 يونيو 2019.

**مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.**

◀ ورد من مجلس النواب بتاريخ 13 يونيو 2019.  
◀ أحيل على لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بتاريخ 13 يونيو 2019.



## 1) شعار الأمازيغية ملك لكل المغاربة

تشير المادة 3 إلى أن تعليم اللغة الأمازيغية يعد حقا لكل المغاربة، لكن يبدو أن مشروع القانون التنظيمي أداة لتقنين استعمال اللغة الأمازيغية في الفضاء العمومي:

المادة 25: تشير إلى التواصل باللغة الأمازيغية مع المواطنين المتحدثين باللغة الأمازيغية، أي بصيغة الشفهي،

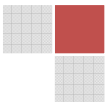
المادة 30: في مجال إدماج الأمازيغية في مجال التقاضي، تشير المادة 30 إلى الحق في استعمال اللغة الأمازيغية للناطقين باللغة الأمازيغية.

وحصر استعمال اللغة وتواصل الإدارة حصريا مع الناطقين باللغة الأمازيغية فيه تناقض مع مبدأ اللغة الأمازيغية كملك لكل المغاربة،

فهل هذا النص الذي هو بين أيدينا سيحل الإشكاليات المرتبطة بإدماج اللغة الأمازيغية في المجال العمومي أم هو قانون لتنظيم وتقنين استعمال اللغة الأمازيغية في الفضاء العمومي والتواصل بها في شتى المجالات؟.

ونخشى أن يولد النص مبتورا، لأن إدماج اللغة الأمازيغية وترجمة الفصل 5 من الدستور إلى فعل تنظيمي لا يعني بالضرورة ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة رسمية بكافة شروطها ومقوماتها.

فترسيم اللغة كما هو متعارف عليه دوليا يعني التنصيص عليها



على مستوى القوانين واستعمالها من طرف المؤسسات الرسمية للدولة  
واستخدامها في علاقة المؤسسات مع المواطنين.

## 2) صيغ الإلزامية

إن عدم التنصيص في النص صراحة على صيغ الإلزامية، يساهم في  
تعويم المسؤولية وتعميمها، حيث لا تترتب عن المقتضيات القانونية  
مسؤولية على مستوى الفاعل السياسي والمؤسساتي والحكومي.

وتستعمل تعاريف من قبيل : تعمل على ... و يمكن ... وهي  
تعاريف لا تعني الإلزامية، بل قد تشجع على التملص من المسؤولية  
بداعي عدم التوفر على الإمكانيات ... أو ...

المادة 2- المادة 4- المادة 12 – 13 – 18 - 19  
تعمل الدولة ...

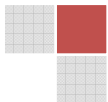
المادة 6  
يمكن أن تحدث مسالك تكوينية ...

المادة 11  
تعمل الإدارة ...

المادة 23  
تعمل السلطات ...

المادة 20  
تشجع الدولة على ...

انطلاقاً من أن تحديد المسؤولية يعني أن يكون المتدخل (الدولة  
السلطات الإدارية ...) مكلفاً بتأديتها واجبات يكون محاسباً عنها



وعن نجاحه أو إخفاقه فيها، فإن مقتضيات مشروع القانون التنظيمي، بالإضافة إلى أنها لم تضع مسؤوليات محددة وبشكل مباشر على عاتق الدولة، فهي أيضا أعفت الدولة من مسؤوليتها في تمويل إدماج الأمازيغية في المجال العام.

والأدهى من ذلك، أن مشروع القانون التنظيمي، وإن حث الإدارة على العمل على ... وتشجيع... فإن تدخلها مشروط بالقدرة على العمل وعلى إرادة العمل، في حين أن أي إصلاح هو رهين بالكلفة المالية اللازمة وبالموارد البشرية المرصودة لتفعيله وضمان استمراره واستدامته.

### 3) لبس وغموض في تعريف اللغة الأمازيغية

تنص المادة الأولى على أنه يقصد باللغة الأمازيغية في مدلول هذا القانون التنظيمي مختلف التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة بمختلف مناخق المغرب، وكذا المنتج اللساني والمعجمي الأمازيغي الصادر عن المؤسسات والهيئات المختصة.

فالقانون التنظيمي يتحدث عن اللغة الأمازيغية في المواد 21-22 . 23 - 24 وعن الكتابة بها (المادة 28) دون التنصيص صراحة على اللغة المعيارية.

وتحدثت المادة 15 عن استعمال اللغة الأمازيغية في الخطب والتصريحات الرسمية، فيما أوردت المادة 16 مختلف التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة.

وفي المادة 5 عند الاستدلال بمراعاة الخصوصيات الجهوية، تم الحديث عن تيسير تدريس بعض المواد التعليمية باستعمال التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة في بعض المناطق بجهات المملكة.

والأدهى من ذلك أنه عند الحديث عن إعداد المناهج والمقررات الدراسية، في المادة 8 تم الحديث عن الاستعانة بمختلف التعبيرات اللسانية الأمازيغية، والحال أن مبدأ التوحيد يقتضي استعمال اللغة المعيارية للتعليم والتلقين.

وهذا ليس فيه تهميش للتعبيرات اللسانية الأمازيغية المختلفة، بل لدينا حرص على الحفاظ عليها كموروث لساني جهوي قوي.

لكن عدم التنصيص صراحة على اللغة المعيارية وعلى خط تيفناغ تحديدا فيه تحامل على الجهد الأكاديمي الذي بذله المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وهو تعبير عن رغبة في استمرار اللبس والغموض ولعب لعبة الخطوة إلى الأمام والخطوتين إلى الوراء، في التعامل مع مكتسبات الحركة الثقافية الأمازيغية المتمثلة أساسا المبادئ الأربعة:

التعميم – الإلزامية – التوحيد – حرف تيفناغ،

حيث يتم الحديث أحيانا عن اللغة الأمازيغية ، مجردة من أي تعريف إضافي، ويتم الحديث أحيانا أخرى عن التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة أحيانا أخرى...

#### 4) شروط اللغة المعيارية

إن عدم تجاوز الغاية من اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، وعدم الحسم في ماهيتها ووظائفها المرتقبة والمتوقعة يجعلها في المنزلة بين المنزلتين.

وهو ما يعطي انطبعا بأننا لم ننتقل بعد باللغة الأمازيغية من لغة التواصل الشفهي إلى لغة التداول العملي في مختلف مجالات الحياة العامة.

وكان التاريخ يعود بنا إلى ما قبل خطاب أجدير التاريخي، ولما قبل دستور 2011.

إن ضمان حيوية اللغة وتوفير شروط نموها وتطورها لتملاً جميع وظائف اللغة الوطنية ما زالت عناصرها لم تكتمل بعد بصدور هاذين القانونين التنظيميين.

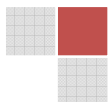
فلا ترد إحالة واحدة على خط تيفناغ. فيما يتعين التنصيص صراحة على اللغة المعيارية (التي يجب تدريسها بمختلف أسلاك الدراسة) كركيزة من ركائز تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، مع الحفاظ على مختلف التعبيرات اللسانية الجهوية كموروث حضاري لامادي غني متجدد ومتجدد.

## 5) التدرج الزمني وطرق ومراحل الإدماج

إن تدريس اللغة الأمازيغية بالتدرج لم يأتي بجديد.

فالمادة 4 و 31 من مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية تشير إلى إدماج اللغة الأمازيغية بكيفية تدريجية في منظومة التربية والتكوين من 5 إلى 15 سنة.

والعديد من الملاحظين والمهتمين يرون أن هذه الأجال مبالغ فيها، وفيها هدر للزمن التشريعي والسياسي والاجتماعي.





فالتدرج فيما يتعلق بتدريس اللغة الأمازيغية يحيلنا على حكمة التشريع وهدر الزمن التشريعي، إذا ما أضفنا ضياع قرابة 8 سنوات بين اعتماد دستور 2011 والمصادقة على القانونين التنظيميين، اللذان كان المخطط التشريعي للحكومة السابقة يأمل المصادقة عليهما قبل متم سنة 2013.

ولهذا الهدر كله كلفة مادية وبشرية ثقيلة لتثبيت القوانين وتطبيقها.

وقد سبق للخيرة الأممية المستقلة السابقة في مجال الحقوق الثقافية، فريدة شهيد أن أوصت في تقرير بعثته إلى المغرب في شهر شتنبر 2011 بـ "تعزيز المهارات اللغوية في صفوف الموظفين الحكوميين والإداريين الذين يقدمون خدمات عامة للناطقين بالأمازيغية، وفي صفوف القضاة والمحامين، وضمان تدريب وتوفير مترجمين شفويين لدى المحاكم".

وهي تدابير - كان من الممكن - لو اتخذت منذ مدة، أن تساهم في ربح الوقت باتخاذ تدابير استباقية لأجراً الطابع الرسمي للأمازيغية في المرافق العمومية.

فلا بد من التذكير هنا بأن هذا المسار المتعثر للقانونين التنظيميين المذكورين سيكون له تأثير أكيد على عدد من القوانين ذات الصلة بالحقوق اللغوية والثقافية كالمسطرتين المدنية والجنائية، والقوانين المتعلقة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، أو في مختلف مجالات الوظيفة العمومية أو القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية وفي مجال الاتصال والصحافة... وغيرها

إن تهميش عامل الراهنية والاستعجال، وتأجيل تفعيل ترسيم اللغة الأمازيغية إلى آجال غير معقولة علميا وبيداغوجيا وعمليا قد يفوت على الأمازيغية، في حالة عدم توفير ضمانات الحماية والتأهيل، فرص التطوير ومسايرة العصر.

كما أن عدم الالتزام بمبدأ المساواة بين اللغتين الرسميتين وبضرورة الميز الإيجابي في حق الأمازيغية لما تعرضت له من حيف وتهميش على مر العقود، قد يقوض فرص الرقي بها.

وقد اعتبرت منظمة اليونسكو في تقرير لها بأن 90 % من لغات العالم مهددة بالانقراض في نهاية هذا القرن، ومن ضمنها مجموعة من فروع اللغة الأمازيغية، ومنها: الفرع الأمازيغي بفكيك، والفرع الأمازيغي لصنهاجة، والفرع الأمازيغي لبني يزناسن...

ونتذكر هنا أن الفرع الأمازيغي (الكوانش) في جزر الكناري قد اندثر بعد تعرضه للتهميش.

فهل تستطيع الأمازيغية كلغة وثقافة أن تصمد في أفق 15 سنة فأكثر بهذه المعايير والضوابط؟

وفي أجواء عامة تتميز بتراجع عدد الناطقين، وتراجع استعمالها في العديد من المجالات (التجارة - الإنتاج الفكري والأدبي والفني -...) وضرب تنافسيها والتعامل معها كلغة ثانوية، وكلغة غير مؤهلة؟

وأن إطالة مدد إجراء الطابع الرسمي للأمازيغية بدعوى التدرج المبالغ فيه قد يؤدي إلى تآكل المكتسبات وعدم تحقيق التراكم الإيجابي لفائدة الهوية والثقافة الوطنية.

إن عدم الإشارة كذلك إلى متطلبات التأهيل، على مستوى توفير الإمكانيات والكفاءات والقدرات العلمية والبيداغوجية والموارد

البشرية والمالية الضرورية، وضبط حاجيات السياسات التكوينية الجديدة، والتي رصدت الجمعيات الأمازيغية حاجياتها لتسريع التأهيل في قرابة 50 ألف أستاذ... يجعل المشروع غير مهيكّل في جانبه المرتبط بالإمكانات المرصودة لإنجاح التأهيل.

## 6) ترابط القانونين التنظيميين فيما بينهما

إن المصادقة على مشروع القانون التنظيمي رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، بعدما صادقت اللجنة على مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، باعتباره ينظم مؤسسة دستورية وطنية تشكل إطارا مرجعيا في المسألة اللغوية والثقافية بالبلد، يهدف إلى ضمان انسجام المسألة اللغوية والثقافية بالمغرب.

كما أن تجميع المؤسسات المعنية باللغات في مجلس واحد، قد يضمن انسجامها. وأن هذا الانسجام سيضمن أن لا تهيمن لغة على أخرى، في انتظار تنزيل مشروع القانونين التنظيميين وفي انتظار إخراج مشروع القانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين.

## 7) مسؤولية الدولة قائمة

إن توفير الضمانات للغة الأمازيغية لكي ترتقي إلى مستوى اللغات الأخرى هو من مسؤولية الدولة.

إن الالتزام بمبدأ المساواة بين اللغتين الرسميتين مع ضرورة تطبيق الميز الإيجابي في حق الأمازيغية من مسؤولية الدولة.

إن الالتزام بالمبادئ الأربعة وهي: التعميم والإلزامية والتوحيد و حرف تيفناغ كركائز لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية من مسؤولية الدولة.